

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٨ مارس ٢٠٢٠

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

حكومة دبي تعلن عن إطلاق حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم تشمل التغييرات المؤقتة التي تطل قطاع التجارة والجمارك

أعلنت حكومة دبي عن تقديم حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم للأشهر الثلاثة المقبلة، والتي تهدف إلى تخفيف آثار التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وإذ تشمل حزمة الحوافز على تسهيلات تخدم قطاع الجمارك في المنطقة، وبالتالي، تكون الأعمال في دبي، وعلى مدى ثلاثة أشهر، مؤهلة للحصول على الحوافز التالية:

- ردّ 20% من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المستوردة والتي تباع محلياً في أسواق دبي.
- إلغاء الضمان المصرفي البالغ 50,000 درهم أو المبالغ النقدية اللازمة لإجراء التخليص الجمركي.
- تخفيض الرسوم المفروضة على تقديم المستندات الجمركية بنسبة تصل إلى 90%.
- ردّ الضمانات المصرفية أو النقدية التي تدفعها شركات التخليص الجمركي. كما سيتم تخفيض الرسوم المفروضة على تقديم المستندات الجمركية للشركات من قبل وكلاء التخليص الجمركي بنسبة 90%؛
- وبهدف تعزيز التجارة، تمّ إلغاء شرط الصكّ المصرفي عند تقديم طلبات التظلمات الجمركية.
- كما سيتمّ إعفاء السفن التجارية الخشبية التقليدية (أو المراكب) المسجلة في الدولة من رسوم خدمات الرسو للسفن القادمة والمغادرة ورسوم التحميل المباشر وغير المباشر في مرفأ دبي وميناء الحميرية.

وما لا شكّ فيه أنّ هذه المبادرة تلاقي الكثير من الترحيب وستعود بفائدة كبيرة على المستوردين، حيث من المتوقع أن تخفف من آثار الوضع الاقتصادي المستمرّ والناجم عن انتشار فيروس كورونا. وعليه، فننا نوصي المشغلين الاقتصاديين بالاستفادة فوراً من هذه الإجراءات الجديدة والمتاحة على مدى ثلاثة أشهر.

آخر المستجدات في البحرين

الجهاز الوطني للإيرادات ينشر توضيحاً عاماً بشأن ضريبة القيمة المضافة - خدمات الإصلاح في حالات الضمان

نشر الجهاز الوطني للإيرادات في البحرين توضيحاً عاماً جديداً بشأن ضريبة القيمة المضافة (VAT/PC/20/1) والذي يتطرّق إلى خدمات الإصلاح في حالات الضمان.

وإذ يحدّد هذا التوضيح العامّ موقف الجهاز الوطني للإيرادات من المعاملة الضريبية المطبّقة على المبالغ التي يفرضها التجار البحرينيون، أي مورّد خدمات الإصلاح للشركات المصنّعة لقاء خدمات الإصلاح التي يؤديها تاجر محليّ للعملاء المشمولين بضمان الشركة المصنّعة. كما يتناول التوضيح العامّ الحالات التي تقوم فيها الشركة المصنّعة ببيع السلع الأصلية إلى التاجر، والذي يقوم بدوره ببيع السلع إلى العميل.

ففي الحالات التي تكون فيها السلع مشمولة بضمان الشركة المصنّعة ويكون التاجر ملزماً تعاقدياً بتقديم خدمات الإصلاح نيابة عن الشركة المصنّعة، يكون كلّ من توريد خدمات الإصلاح للعميل وإعادة تحميل التكلفة للشركة المصنّعة من قبل التاجر خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في حال استيفاء الشروط التالية:

- إدراج الضمان في سعر بيع السلع من الشركة المصنّعة إلى التاجر ومن التاجر إلى العميل؛ و
- قيام التاجر بإعادة تحميل التكلفة الفعلية فقط للإصلاحات للشركة المصنّعة.

وفي سياق متّصل، فإنّ الجهاز الوطني للإيرادات لا ينظر إلى خدمات الإصلاح في حالات الضمان على أنها توريدات منفصلة إذا تمّ دفع ضريبة القيمة المضافة بالفعل على التوريد الأصلي للسلع، أي حيث يكون الضمان جزءاً من التوريد الذي يقوم به كلّ من الشركة المصنّعة إلى التاجر ومن التاجر إلى العميل. ومع ذلك، في حال قام التاجر المحلي بفرض هامش ربح على خدمات الإصلاح عند إعادة تحميل التكلفة للشركة المصنّعة، فسيتمّ تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذا الهامش بالنسبة الأساسية التي تبلغ 5%.

أما في حال لم يتمّ إدراج الضمان في سعر البيع الأصلي للسلع، فسيتمّ اعتبار خدمات الإصلاح في حالات الضمان على أنها توريدات منفصلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة وتخضع بالتالي لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%.

إضافة إلى ما تقدّم، يتطرّق التوضيح العامّ إلى المعاملة الضريبية المطبّقة على خدمات الإصلاح في حالات الضمان والتي يقدّمها طرف آخر، وكذلك الضمان الممدّد وخدمات الإصلاح في حالات الضمان للسلع المُباعَة قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة واسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبّدة من قبل تاجر لديه مؤسسة في البحرين لتقديم خدمات الإصلاح في حالات الضمان.

وبناءً على ما تقدّم، يتعيّن على تجار ومصنّعي السلع المُباعَة في البحرين بموجب ضمان، القيام بالاطلاع على هذا التوضيح العامّ الجديد والتأكد من تطبيق المعاملة الضريبية الصحيحة على معاملاتهم.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.